30 أغسطس/آب 2025

في اليوم الدولي للمفقودين، نقف تضامنًا مع آلاف العائلات في سوريا والمنطقة التي لا تزال تواصل بحثها عن الحقيقة والعدالة والمصير النهائي لأحبّائها المفقودين.

إن الاكتشاف الأخير للمقابر الجماعية في شمال سوريا، والتي يُعتقد أنها تضم ضحايا الاحتجاز التعسفي، والإعدامات الميدانية، وحالات الاختفاء القسري، أعاد تسليط الضوء على حجم المعاناة التي تعيشها العائلات، وعلى التقصير المستمر في الوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية الأساسية.

بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تقع على عاتق أطراف النزاع مسؤولية البحث عن المفقودين، والتعرّف على رفاتهم، وإبلاغ عائلاتهم. إن "الحق في المعرفة" ليس خياراً سياسياً، بل هو **حق قانوني وواجب أخلاقي** .أما الإخفاء القسري، فهو انتهاك جسيم قد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية إذا مُورس بشكل ممنهج.

لا يمكن لمسارات العدالة الانتقالية أن تتجاهل معاناة المفقودين وعائلاتهم. فالحقيقة، والعدالة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، يجب أن تتمحور حول الضحايا والناجين. وأي مسار مجدٍ نحو مستقبل عادل يتطلب ما يلي:

- إجراء تحقيقات مستقلة في المقابر الجماعية ومراكز الاحتجاز

-الحفاظ على الأدلة الجنائية وحمايتها

-تقديم دعم كامل للآليات التي تعمل على تتبع المفقودين والتواصل المباشر مع عائلاتهم

-ضمان المساءلة القانونية لمرتكبي جرائم الإخفاء القسري والانتهاكات الأخرى

- تمكين المشاركة الفاعلة للعائلات، ولا سيما النساء اللواتي يقدن هذا النضال في كثير من الحالات، في صياغة مسارات العدالة والذاكرة.

يُعد تأسيس اللجنة الوطنية للمفقودين في سوريا في مايو الماضي خطوة مهمة نحو الأمام. ويتوجب توفير الدعم الكامل، وتأمين الموارد الكافية، والحماية من التدخلات السياسية لضمان قدرتها على تحقيق الحقيقة والحفاظ على كرامة الضحايا وعائلاتهم.

اليوم، نستذكر المفقودين، ونجدد التزامنا تجاه العائلات التي لا تزال تعيش في حالة من الانتظار المؤلم. إن معاناتهم ليست خفية، ونضالهم لن يُنسى.
في مركز القانون الدولي الإنساني، لا يُعدّ دعم عائلات المفقودين وتعزيز مسارات العدالة مجرد جزء من مهامنا، بل هو جوهر رسالتنا وركيزة عملنا اليومي. فالعدالة تتطلّب أكثر من الاعتراف؛ إنها تتطلب الفعل والتحرك.

The International Humanitarian Law Centre,
Alsnögatan 7,
116 44 Stockholm, Sweden
www.ihlcentre.org